

ملحوظة - ينفذ عدد الكتاب الخمسة من درجة ١٣ - ١٦ في الفصل ٢٠ من ميزانية الجيش الى اربعة مقابل تعيين السكرتير المذكور .

نظمي بك - يظهر ان هنالك وظيفة جديدة احدثت خلاف ما قرره المجلس التشريعي وتم يوجد تغيير وتبدل في عدد الكتاب ومقدار الرواتب كأنه من المحتم على هذا المجلس ان يقر كل ما ارادوه رؤساء الدوائر خلافا لما اقرته الموازنة ولهذا ونجاء الاكثوية من الاعضاء لايستعني الا ان اخالف هذا القانون .

وكيل الرئيس - اضع المادة الثانية بالرأي .

تقبلها المجلس .

وكيل الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي .

فوافق عليه المجلس .

وكيل الرئيس - هل توافقون على اعطاء عبد الله بك مأذونية اسبوع نظرا لمرضه الشرعية فوافق المجلس على ذلك .

وكيل الرئيس - مواضع الجلسة الآتية :

١- اجوبة الحكومة على الاسئلة .

٢- القوانين التي سترد من اللجان .

وانفضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

« اصلاح خطأ »

جاء في الملحق العدد (٣١) الصحيفة (١٣٣) في بيانات العضو شمس الدين بك « قبل من المينوع » والحققة يجب ان تكون فمتنوع وحذف هل للوجود في السطر الثاني .

ملحق

العدد ٣٣

السنة الثانية

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الاردني

و ٢٢ كانون اول سنة ١٩٣٠

عمان : الاثنين في ٢ شعبان سنة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثانية عشر للدورة الاعيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

دكتة صبه الجليل

الجلسة الثانية عشر

افتتحت الجلسة الثانية عشر للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول في ١٢-١٢-١٩٣٠ للمصادف يوم الاثنين الساعة العاشرة برئاسة نخامة الرئيس وحضور أكثرية قانونية فخامة الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط.

توفيق بك - لي كلمة حول تصحيح الضبط

ان تبير قانون موقت يطلق على القوانين التي يصدرها المجلس التنفيذي عندما لا يكون المجلس التشريعي منعقدًا وبعد قبول هذه القوانين من مجلسكم العالي لا يصح ان يقال عنها قوانين موقفة لذلك كنت عند قراءة القانون شطبت كلمة الموقت واكتفيت بان قلت «قانون الميزانية الخاص» لسنة ١٩٣٠ ويظهر انه لم يخبه الى ذلك وقبل عنه «موقت» فاطلب التصحيح.

شمس الدين بك - نعم ان القانون قانون موقت ويجب ان تبق كلمة موقت.

توفيق بك - لم يكن القصد من اطلاق تبير (قانون موقت) على هذا القانون انه موقت الى ان ترد الميزانية وانما القصد من ذلك اعتباره بحكم القانون الاساسي موقتاً الى ان يصدق من مجلسكم العالي شمس الدين بك - طيب الى ان تأ في الميزانية العامة.

فوافق المجلس على هذا التصحيح.

فخامة الرئيس - عندنا قانون موقت لحكمة شرق الاردن وسور يا وجبل الدروز.

نجيب بك الشريدي - لم يكتب سكرتير المجلس مثل هذا القانون في قائمته مواضع الجلسة فخامة الرئيس - قلنا القوانين التي ترد وهذا يعد من المواضع.

شمس الدين بك - ان سبب تأخير هذا القانون هو طلب اعضاء المجلس التشريعي لزوم عرض الاتفاقية على مجلسكم العالي لا بداه الرأي فيها فإذا فكرت الحكومة هل مستعدة لان تعرض الاتفاقية المذكورة على المجلس ام لم تزل متمسكة برأيها الخاص وعدم عرض الاتفاقية علينا ثم هل المجلس الموقر الخ في النظر في امر هكذا اتفاقيات ام لا ؟ رأي هو بالاجاب.

فخامة الرئيس - ان وزير العدلية كان في جلسة مباحية بين مجلسكم العالي ماهو رأي الحكومة في هذا الموضوع والان بين ايدينا قانون يتعلق بالاتفاقية الجسوت عنها اما ان يقرر

لزومه او عدمه واما اذا اردنا ان يكون لمجلسكم العالي حق النظر بامر المعاهدات فهذا شيء اخر يمكن الوصول اليه بطرق معالومة قانونية فما علينا الا ان نتيبها ولا يمكن الوصول الى ذلك عن طريق التفتيات.

شمس الدين بك - ان المجلس العالي له الحق ان ينظر في كل الامور الادارية وبما ان هذه الاتفاقية هي من الامور الادارية فيمكنه ان ينظر فيها وخصوصاً في محتوى على احكام تطبق على سكان شرق الاردن ولذلك فلا يمكننا النظر في هذا القانون قبل ان تعرض علينا الاتفاقية.

فخامة الرئيس - كلنا نتمنى ان تكون صلاحية هذا المجلس اوسع بكثير مما هي عليه الآن ولكن هل يدنا توسيع حقوق المجلس من تلقاء انفسنا ام يجب اتباع الطرق الموصلة لهذه الغاية بالنسبة ؟ شمس الدين بك - يا سيدي الرئيس لا يغرب عن بالكم ان الاتفاقية تحتوي على احكام قضائية تطبق على ابناء البلاد من قبل حكاه اجانب

فخامة الرئيس - الحق معكم كل منا يحن ان تكون صلاحية هذا المجلس العالي توازي اكبر صلاحيات البرلمانات في العالم ولكن كما قلت يجب اتباع الطرق المعبية في القانون شمس الدين بك - يا سيدي هذه الاتفاقية لتناول الادارة ونس بحقوق السور بين الاردنيين ولذلك لا يمكننا النظر فيها من الآن.

فخامة الرئيس - القانون عرض عليكم اما ان يقبل واما ان يرفض فلا يوجد طريق آخر الآن

نجيب بك ابو شمر - تكلمنا بطول في موضوع هذا القانون الذي احاله مجلسكم العالي على اللجنة المختصة والي اذكر جيداً انه قد اخل دون اية مداكرة في امر لزومه او عدمه ثم جاء من اللجنة المذكورة قوباحتنا فيه طيلة جلستين كاملتين ولم تترك لاشارة ولا واردة الا احصائها فيما يتعلق به ابراهيم بك - ولكن اذكر كم ان القانون المذكور لم يذهب الى اللجنة المختصة كما ذكرتم

نجيب بك ابو شمر - فابا اري الآن ان لا لزوم لتكرار ما قلناه فانقح ان يوضع بالرأي لزوم احالته على اللجنة او عدم لزومه لان ما قلناه في هذا الصدد هو كاف

شمس الدين بك ساي - اريد ان اوجه نظرا لاعضاء الكرام الى ان قبول هذا القانون على هذا الشكل مناه اتنا قبلنا الاستمرار بلا قيد ولا شرط

توفيق بك - قبل ان نضموا قبول القانون او رفضه في الرأي يجب على ان اوضح للاخوان المحترمين ضرر الرضا في اذا رفض هذا القانون : لان لم يبحث المجلس العالي في اذا كان هذا القانون هو نافع

او مضر وان الاتفاقية مفيدة او مضره ايضاً ولكن اقتصر البحث في جلساته الماضية على مبدأ ابداع الاتفاقيات اليه واجب ان يمسك بوجهة نظره اي ضرورة ابداع كل اتفاقية على المجلس واعتقادي ان رفض القانون لتأييد هذا المبدأ والاصرار على وجهة النظر مضر بمصلحة السلم والمشاو من الطرفين لان المبدأ الذي يرغب فيه المجلس وهو احالة الاتفاقيات عليه فيمكن ان يتخذ طرق كثيرة للوصول اليه كما قال نغاهة الرئيس / او باسكان المجلس ان يصير على وجهه نظره ويطلب من الحكومة احالة الاتفاقية اليه بعد ان يطلب تفسير القانون الاساسي او يطلب بتعديله اذ انه بنصه الحاضر ترك حق عقد الاتفاقيات لسمو الامير المظلم وليس فيه اي شيء يشير الى ضرورة احالتها على المجلس انشر بي فطالما ان الغاية الاساسية التي يتطلبها الاخوان يمكن تأمينها بهذه الطرق التي ذكرتها فمن الواجب علينا ان نبحث في اصل القانون قبل اعطائه الرأي في قبوله او رفضه بصرف النظر عن الاسباب من المعلوم ان الخلافات والنزوات بين عشائر شرق الاردن وبين عشائر سوريا وجبل الدروز لم يمكن بكل اسف وضع حد لها لا بالنصح ولا بالارشاد وانه لم يكن هناك يد الحكومة في شرق الاردن وفي سوريا وجبل الدروز اية سلطة على العشائر التي تزو في منطقتها وتم تنتقل الى جهة اخرى فقد كانت عشائر سوريا تدخل شرق الاردن وتهددي على العربات وقبل اتخاذ اية اجراءات مائة تكون قد تجاوزت الحدود ودخلت الاراضي المجاورة السورية فكانت الحكومة في مثل هذه الحالة تراجع الدولة صاحبة السلطة في البلاد المجاورة بواسطة المتهملين بطالني والندوب السامي لشرق الاردن وكانت هذه المراجعات في جميع الحالات لا تأتي بآية نتيجة ولا تمنح الشكبة لان الطرف الآخر ينكر الوقائع ويدعي بوقوع التجاوز عليه بينما يكون التجاوز وقع منه فبعد هذا كرات عديدة ومفاوضات طويلة رأي من الضروري ان تكون هناك هيئة ذات صلاحية تمليك حق تأديب المعتدين بواسطة البرامات التي تطرح عليهم بعد استرداد المتهملين بات منهم فاتفق على ان تولف هيئة خاصة وهذه الهيئة ليست بمؤلفة من الاجانب فقط بل من اربعة اعضاء اثنان منهم من شرق الاردن والاثنان الاخران من سوريا على ان يكون احد الاثنين في الحكومة شاملاً او موظفاً مقصوداً بالحكومة البريطانية او الحكومة الفرنسية .

شمس الدين بك - وضع بصراحة

توفيق بك - (مداوماً) الاحكام التي تصدر من مثل هيئة المحكمة يجب ان تصدر بانفساق الاداموا اذا لم يفتق الجميع على الرأي في حال الامور الى تجديد المفاوضين السياسيين ثم الى المفاوضين نفسها ولم يمكن بالامكان اتخاذ اية طريقة اخرى بل هذه الخلافات لان اليك كريمة الانجليزية

والانكليزية لا يرضيان بتطبيق احكام المحكمة الا اذا كان فيها عضوان منها والمحكومان الشقيقتان المجاورتان مضطرتان لحكم الاوضاع الحاضرة الى جعل علاقاتهما بواسطة هاتين الدولتين قبل من الممكن ان نترك النزاعات تدوم والتعديلات تنصل ونحرم العشائر من القوائد العملية التي ظهرت بعد التجربة وبعد اجماع هذه المحكمة مرات عديدة لاجل التسك بنظرية وان كانت صائبة من الوجهة القومية والوطنية ولكنها مع الاسف صعبة التطبيق في الاشياء للمادة العملية ثم يجب ان نعلم انه في جميع الاجتماعات التي وقعت حتى اليوم لم يبحث اي اختلاف بالرأي وكانت القرارات تعطي بالاتفاق ولم تقع اية مراجعة للندوب السامي او مقوضه بشأن قضية مامن التضاي التي فصلت بمعرفة هذه المحكمة فضلاً عن ان هذه الاتفاقية وضعت للتجربة والامكان تعديلها او الغاؤها عند الزوم ولا شيء يمنع الحكومة من الالقاء اذا ظهر انها غير مفيدة فما هو المنع طالما رأت الحكومة فائدتها حتى اليوم من قبول هذا القانون الذي يؤمن بتنفيذ الاحكام التي تصدرها المحكمة المذكورة ؟ لكل هذا ارجو من المجلس العالي ان لا يتبرع في رفض قانون وضع لغاية عملية محسوسة من اجل مبدأ سياسي تأييده بطرق اخرى .

نظمي بك - فهل هنالك اي لسوريا قانون يحتم على الحكومة تنفيذ احكام المحكمة الخاصة بنفس الصورة التي تطبق في شرق الاردن ؟

توفيق بك - الاتفاقية نصت على ان تكون الاجراءات في البلادين متعاقبة ومتوافقة وقد طقت الاحكام التي صدرت من المحكمة فعلاً على عشائر في سوريا وجبل الدروز مما يدل على ان هنالك تشرياً للغاية فيها ومن المعلوم ان البلاد المجاورة لا تصدر قوانين بل قرارات من القوض السامي لما حكم القانون .

نجيب بك الشريدي - ليس بيننا من ينكر القوائد التي تجنبها البلاد من قمع النزوات ووضع حد حاسم للنهب والسلب بين العشائر غير اننا لا نسمع الا ان نأسف لان لا يكون وضع القوانين والتعاليم وتطبيقها فيما يخص عشائر البلاد مع عشائر الحكومات المجاورة للمجلس التشريعي في اساسه نصيب . كنت في جلسات سابقة عندما خضنا البحث في موضوع اتفاقية شرق الاردن وسوريا وجبل الدروز ذكرت ان الانسان اذا لم يملك اساس البناء فكيف ينشئ له ان يتم البناء على اساس غيره . ان مثل هذا القانون يبنى على اساس الاتفاقية المتعددة بين الحكومات المجاورة وشرق الاردن فاذا كان المجلس التشريعي لا يملك حق النظر بامر الاتفاقية ولتقرير بنودها على شكل يضمن المصلحة

والسيادة القومية معاً فكيف يولّى أمر النظر بقانون اقيم بناؤه وحتى مواده الابتدائية من نصوص الاتفاق الذي يراد منمناع النظر فيه ؟

هذا ما كنت ذكرته في جلسات سابقة ولكن في الوقت ذاته الفلت نظر الزملاء المحترمين الى النتائج التي تنجم عن رفض القانون وإطلب اليهم التريث سواء كان في قبول البحث في هذا القانون او رفضه الى ان تأتى الحكومة ببراهين ساطعة وادلة قاطعة تشير بها الى ان المجلس محروم من حق النظر بالاساس الذي يقام عليه هذا البناء اي الاتفاق الموقر بين شرق الاردن والحكومات المجاورة وكان معالي وزير العدلية طلب الى المجلس امهاله لجلسة مقبلة ليدي الى المجلس بالموجبات والدواعي القانونية التي يسببها يحرم المجلس من حق النظر بالاتفاقية ولم يثبت بينت شغف توفيق بك - اعطى الايضاحات المطلوبة ولكن انت كنت غائباً عن المجلس .

نجيب بك الشردي : (مداوماً) سوى انه استشهد باقوال بعض الزملاء الذين تدرعوا ببعض نصوص المعاهدة والقانون الاساسي وقال ان اقوالهم حجة عليهم هذا كل ما انقطعه من ابراهيم بك ابراهيم بك - بنبائك صار بحث طويل عريض حول هذا الموضوع

نجيب بك الشردي - والي اكرر رأي السابق بأنه لا يرفض ولا يقبل هذا القانون الآن الا بعد طلب تفسير ما يتعلق بالنظر بالاتفاقيات التي تعقد بين حكومة شرق الاردن والحكومات الاخرى فاذا كان ديوان التفسير اقر نظرية الحكومة فما على المجلس الا ان يطلب تعديل ما يتعلق بذلك في القانون الاساسي . هذه هي الطريقة العملية التي يجب ان نعملها لنصب اعيننا لان رفض مثل هذا القانون ربما ادى الى تشاقم الحالة بين عشائر شرق الاردن وعشائر الشقيقتين المجاورتين وساق الينا الندم في حين لا ينفع الندم ولكن في الوقت ذاته يجب ان لا نفرط بهذا الحق ولا نتسرع في الامر

شمس الدين بك - اريد ان اجيب توفيق بك اولاً ولا يمكن اعطاء الرأي بصيغة هذا القانون قبل ان تعرض علينا الاتفاقية وننظر ما يرضونها وبندوها ، ثانياً ان رفض هذا القانون وعدم قبول الاتفاقية لا يضر بمصلحة البلاد بقدر ما يضر قبولها لان رفض هذا القانون لا يحدث شيئاً من الضرر سوى ان عشائر شرق الاردن تنزوي عشائر سوريا والعكس بالعكس ولكن يبقى الضرر منحصراً بين قبائل عربية ولكن قبول الاتفاقية في هذا المجلس يضر بمصلحة البلاد العربية جماعاً لان ذلك من شأنه قبول التفرقة وتعميق الاجانب في مصالح السكان من العرب ثم لم يكن الامر مضطرباً بين العشائر قبل قبول هذه الاتفاقية حيث الامن في هذه البلاد لا يتأمن عن طريق الحكومات ، لان كل عشيرة بطبيعة الحال لا تستطيع

ان تمتد على عشيرة اخرى لاقتل عنها قوة . ثم يقول توفيق بك انه لم يحصل اي اختلاف في الرأي عند الحكم وسبب ذلك ناشئ عن عدم انتخاب رجال يعرفون الغايات السياسية التي تري بها اليها المحكمين الانجليز والافرنسيين ومضار تلك الاحكام فلا اعتقد ان مجلس الامة يقبل بمثل هذه الاتفاقية اما الحكومة فلها ملي الحرية في قبولها او رفضها لانها غير مسئولة في وضعها الحاضر وانا اساطر نجيب بك في امر تأخير البحث في هذا القانون .

عوذه بك - لقد اشكل الامر على حضرات النواب الكرام نظراً لعدم تفسير حق الوظائف والمسؤوليات وعدم رجوع كل واحد منا الى حده المعلن في القانون الاساسي لان المادة (١٩) منه جعلت حق عقد المعاهدات ، لصاحب السمو الملكي واعطت حق الادارة لسوء الكرم بالمجلس التنفيذي وحق التشريع لمجلسكم العالي لذلك فان صاحب السمو بماله من صلاحية عقد هذه الاتفاقية بالصورة التي نسبها وحده وبناء على هذه الاتفاقية رأيت الحكومة المسؤولة عن الادارة بما فيها الامن العام ان تقبل هذا القانون الموقر التي وجدت فيه من الراجبات والاسباب الجوهرية ما يكفل الامن بين عشائر شرق الاردن وعشائر البلاد المجاورة

تفضل عطوفة السكرتير العام وقال انه مشروط في هذا القانون ان يكون احد اعضاء المجلس بريطاني مع انه لم يرد شي من ذلك في هذا القانون بل ان المادة (٢) من القانون جعلت حق تعيين ممثلين اثنين مناصب بصاحب السمو الملكي وعلى هذه الصورة لا تكن يعبرين على تعيين اشخاص جانب كما وانه لم يرد في هذا القانون ما يجب البت فيه عند الاختلاف من قبل اللذين بين السامين اذا فحن يمتنع هذا القانون لا تكون ترفنا على اية سلطة اجنبية ولا تكون اعترفا لها بحق في بلادنا فيما لو صدقنا هذا القانون .

وجل ما هناك ان هذه المحكمة التي نصت الاتفاقية على تشكيلها هي من قبيل التقسيم العام التي اعترفت بضروره معظم الحكومات المتعددة كما ذكرت في جلسة سابقة وهو تحكيم نافع رادع لتسدي الشائ على بعضها البعض فاذا تركنا الاتفاقية دون ان نبحث بها في هذه الجلسة وزجفنا في وقت اخر لصاحب السمو الملكي المعظم وقاماً معاً ثم رفضنا تقريراً من هذا المجلس وطلبنا فيه تعديل المادة (١٩) من القانون الاساسي بصورة تتلائم مع حقوق الامير المعظم وصلاحية هذا المجلس نكون وصلنا الى الحل المرغوب ولذلك ان البحث في هذا القانون وتعدله او تحويره او تصديقه لا يمس فقط بحق بلادنا وامتنا بل للمشروعة لانه عبارة عن اتفاقية او تحكيم خاص بين شخصين لا يمتد ذلك بصورة ما وان ما يتخوف منه بعض الزملاء ليس موجود فيه ولم الحق ثم الحق ان هذا القانون

حقوق بلادهم وشرف قومهم وأنا معهم لا أن الذي أريد أن أقوله : أن ليس هنالك مانعاً من تصديق القانون الحاضر والسعي لتعديل المادة (١٩) من القانون الأساسي .

نظمي بك - اقترح التأجيل

توفيق بك - قبل أن نضموا اقتراح التأجيل يجب أن نعلم هل من وراء ذلك غائمة ؟ أنا اعتقد أن المجلس إما أن يقبل القانون أو يرفضه لأن هذا القانون بني على أساس الاتفاقية وأي تغيير يجري في الاتفاقية ؟ يوجب إعلانها فظالماً أن الاتفاقية تنترت في الجريدة الرسمية والكل اطلع عليها ودرسها وعرف موادها وما انطوت عليه من فوائد أو محاذير كما فهم من الأبحاث فيمجلس المجلس العالي أن يفكر في الاتفاقية فإن رآها موافقة قبل القانون المستند إليها وإن رآها مضرة رفضه أما التنبير أو التحوير فلا يمكن ولو فرضنا أن مجلسكم العالي له حق النظر في الاتفاقية هل يستطيع أن يعمل غير ماقلته إذ أنه لو دققها ووجدها غير موافقة لما تمكن من تعديلها بل رفضها ورفض بالنتيجة قانون المستند إليها وهذا ما يمكن أن يسهل الآن بدون إبداء الاتفاقية إليه بصورة رسمية ولعلم أن الطرف الآخر لا يرضى بأي تغيير فيها فهي ما وضعت في نصها الأخير الحاضر إلا بعد عدة اقتادات ، إبداءها صاحب السمو الملكي للعظم على مشروعه الأول وهو ادرى منا جميعاً بهذه الشؤون وهذا أقصى ما يمكن أن تقبله الحكومة الأفرنسية فاي فائدة إذا نترتب على تدقيقكم الاتفاقية ؟

نجيب بك أبو شعر - كنا نباحثنا مطولاً بخصوص أخذ أو توسيع صلاحية مجلسكم العالي للنظر في أي اتفاق يمتد بين حكومة شرق الأردن وأي حكومة أخرى مجاورة : لا يوجد في المادة التاسعة عشر أي اعتبار يوجب إحالتها على لجنة القوانين حتى نحل هذا الالتباس . ثم إنني أظن حضرة الزميل المحترم أنه لو وجد هنالك التباس فالتفسير لا يكون من صالحنا ولذلك فإني أرى وضع اقتراحي السابق أممي لزوم هذا القانون أو عدمه فإذا أقر لزوم مجلسكم العالي فعلى لجنة القوانين أن تأخذ نص الاتفاقية ولاشك أنها تنوحي المصلحة العامة وخير البلاد وما دنا الآن في ابتداء معمة لتعديل وتحوير القانون الأساسي فإنا أرى ليس فقط أن نضع المادة (١٩) بل يوضع نص صريح يحول مجلسكم العالي أمر النظر في أمر هذه الاتفاقية وإن صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله للعظم لا يظن بضن على مجلسكم العالي بمثل هذه الصلاحية .

نجيب بك الشريدي - هنا اقتراحان أحدهم أرجاه النظر بهذا القانون جلسة مقبلة ويتنص المادة (١٩) من القانون الأساسي للحكومة الحق أن تعرضه على المجلس في دورتين متعاقبتين وفي الدورتين المذكورتين إذا رفض المجلس هذا القانون الموقت فإن الحكومة مرمغة على إعلان نقاضه .

في الحال وبما أن الحكومة لم تعرض هذا القانون للوقت إلا في هذه الدورة فإذا أرجئنا النظر فيه إلى الدورة القادمة فيبقى معمول به إلى ذلك الحين وفي هذه المدة يصرف المجلس مساعيه لتعديل القانون الأساسي على الشكل الذي يضمن السيادة القومية وأرجو من الزميل نجيب بك أبو شعر أن يرجع عن اقتراحه وأن يشترك معنا بأرجاء النظر في هذا القانون حتى لا نكون تسرعاً في إبداء الرأي مثقال باشا - أنا أئين لكم الحقيقة أن ليس هناك أقل خطر من عدم تطبيق هذا القانون وإن الغزو والقتل والسلب أكثر من الأول بكثير نحن نعرف أمور المشار وما يجري بينهم أكثر من حضراتكم لأن القضية ليست قضية خطب استلونا ونحن نعرفكم

نجيب بك أبو شعر - أنا لا ادافع عن نظرة الحكومة ولكن ما قولكم دام فضلكم بالاحكام الصادرة والقوانين الموقته المعلومة والمجلس مشم

توفيق بك - ما الفائدة من التأجيل والاتفاقية والقانون معمول بها

شمس الدين بك - بما أننا نحن نخل قسم من الشعب

نجيب بك أبو شعر - بل كل الشعب يا أبا ساعي

شمس الدين بك - (مداوماً) لا يمكننا أن نتحمل هكذا مسؤولية حيث انت سمو الأمير دستور مكرم وحكومتنا بالنسبة لوضعها الحاضر أيضاً غير مسؤولة ولكن المجلس يحمل مسؤولية الامة وخير الكلام ما قل ودل .

ابراهيم بك - ضعوا يا غفامة الرئيس القانون بالرأي

عوده بك - أرى أن يوضع أولاً رفض القانون اوقوله

غفامة الرئيس - اضع بالرأي لزوم هذا القانون او عدمه

قرر للمجلس لزوم القانون وإحالته إلى اللجنة

نجيب بك الشريدي - لي اقتراح بخصوص الجراد وقرأه :

فضامة رئيس المجلس الشريدي الانعم

كنت رفت لفضامة رئيس الوزراء تقريراً رجوته فيه ان يتفضل باستصدار عفوع غرامات الجراد التي فرضت على الاهالي ولم تحصل بعد بالنسبة للضائقة الاقتصادية المستحكة للحلقات وبالنظر لما قام به الاهل من المكافحة وما اظهروه فيها من عوالمهم ومثانة الساعد والنجاة حتى استأصلوا شأفة هذه الافة التي كانت تهدد البلاد فأيدت بسرعة فائقة تنبسط عليها بلاد شرق الاردن كما هو ثابت بتقارير مدير المكافحة العام ومأموري الجهات وبذوي السلافة وكان فضامة الرئيس الجليل طلب

مطالبة سعادة مدير المكافحة العام والمتصرفين وقائي المقام فوردت الاجوبة بتحييد استصدار العفو على ما فهمت .

غير ان بعض اعضاء المجلس التنفيذي رأوا غير مآرا بناء الجميع وذهبوا الى ان القصاص به المعبرة ونسوا ان الرحمة فوق العدل وان الضالعة من جهة وجود الاهالي من جهة ثانية خير شيع فقرروا وجوب تحصيل تلك الترامات وضربوا صفحا عن العفو فبحث بأقتراحى هذا راجيا من اعضاء المجلس المعنيين الذين يشغلون المجلس التنفيذي بأن يتخذوا من الظروف والاحوال حجة لاعطاء القرار بالعفو كما اني اقلت انظار الاعضاء المنتخبين ان يؤزروني في هذا الاقتراح المام وسوف لا يضيع الله اجر من احسن عملا وسوف تسطر الاهالي على صفحات الائمة هذه المأثرة للحكومة التي سترهن عن حسن نيتها وعن مشاركة الاهالي بالسراء والضراء اذا نال هذا الاقتراح استحسانها ولطال الله بقاء مولاي المظلم .

١٢-١-١٩٢٠
عضو المجلس التشريعي
نجيب الشريدي

نخامة الرئيس - عندنا قانون معاهدة الصلح مع تركيا
نجيب بك ابو شعر - اقترح تأجيل البحث في هذا الموضوع لانه موضوع سياسي
ابراهيم بك - هذه معاهدة لوزان وليس هو موضوع يتعلق بالمجلس
نجيب بك ابو شعر - « ما عيش » طالما عرضت يجب ان يتناقش بها .
شمس الدين بك - الا يحق لنا ابداء الرأي بها .

نجيب بك ابو شعر - نعم يجوز
ابراهيم بك - هذه المعاهدة التي صدق عليها (٢٦) دول من دول الارض فما معنى المناقشة بها ؟

نجيب بك ابو شعر - فلنكن الف دولة صدقت عليها نحن نريد ان نحافظ على حقوقنا
ابراهيم بك - جيل جدا حافظ على حقوقك .

شمس الدين بك - اذا كان لاحق لنا في ابداء الرأي في امر هذه المعاهدة فلماذا تعرض علينا يا ابراهيم بك ؟

ابراهيم بك - تعرض عليكم لأجل تصحيح الاغلاط المؤثرة في الوزارة فيها فضلا عن اغلاط عديدة صودفت في الجندول هذا كل ما هنالك .

نظمي بك - لي اقتراح يا فخامة الرئيس وقرأه :

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافغاني

سيدي

من المعلوم ان القانون غير النظام وبديهي ان ليس بينهما اية نسبة تشريعية او صفة تقنية ذلك لان القانون من وضع السلطة التشريعية بينا النظام عبارة عن وضع وتقنين اداريين وقد شرع ليكون نائما للمعاملات او مفسرا لقانون من القوانين لا ليلقى قانونا ولا ليعدل قانون .
ولكن السلطة القائمة بالامر - كما عرفتها المادة ٥٩ من القانون الاساسي - اشترعت ١٩٢٧ ذيلاً قائماً لقانون تشكيل الحاكم المورخ ١ ايار سنة ١٩٢٢ جا في المادة الثالثة منه انه يجوز لمعالي وزير العدلية ان يضم نظمات في الامور الآتية :-

- أ - تنظيم وصلاحيات واصول واعمال الحاكم .
- ب - وظائف وواجبات القضاة وموظفي الحاكم .

ج - الرسوم التي تستوفي في الحاكم او فيما يتعلق بسير الحاكم والرسوم والنفقات المسموح بدفعها الى المتداعين او الشهود وخلافهم .
د - وظيفة المحامين وكتاب العدل .

وجاء في الفقرة الاخيرة منها مناصه (ويجوز ان تولى احكام القوانين والنظمات التي تختص بالامور المذكورة او يضاف اليها احكام جديدة بالنظمات التي تصدر بمقتضى هذه المادة ومعنى ذلك ان سلطة التشريع قد منحت لمعالي وزير العدلية وجملة قوة التقنين الاداري تعادل قوة التشريع الدستوري . وبديهي ما في ذلك من الخروج على القواعد الاساسية والاصول المتبعة في الاشتراخ والتقنين الدستوريين .

وليس من مجال للتردد في ان صيغتها الحاضرة اصبحت لا تتلائم مع روح الدستور ذلك لانها في فقرتها (١) و (ب) خولت لمعالي وزير العدلية تنظيم الحاكم وتحديد صلاحياته واعمالها واصول الحاكم فيها فحولت مماله ايضا تعيين وظائف وواجبات القضاة وموظفي الحاكم وكل ذلك بنظام في حين ان المادة (٤٤) من القانون الاساسي نصت على ان اوضاع الحاكم وما كان انفاذها ودرجتها واقسامها واختصاصها وادارتها تعين بقوانين خاصة لا بانظمة كما ان الفقرة (ج) من المادة (٣٠) من ذيل تشكيل الحاكم البعوث منها قد نفتت على ان لمعالي الوزير وضع نظام في الرسوم التي

تستوفى في المحاكم وفي سير المحاكم وموظفيها مع ان الرسوم هي ضريبة وقد جاء في المادة (٩) من القانون الاساسي ان الضريبة لا تفرض الا بقانون . اما فيما يتعلق بسير المحاكم وموظفيها لتدقيق ان اشترنا الى المادة (٤٤) من القانون الاساسي القائمة بلزوم تعيين ادارة المحاكم واختصاصها بقوانين خاصة ولما كان النظام غير القانون كما اسلفت وكان التشريع حقاً من حقوق الامة الطبيعية اصبح بقاء المادة (٣) المبحوث عنها بصيغتها الحاضرة مخالفاً لاحكام الدستور وسالبا الامة حقها في التشريع لهذا اقترح تعديل المادة (٣) السالفة الذكر على هذه الصورة :

يناط الاشراف والادارة العامة على جميع المحاكم النظامية في شرق الاردن بناظر المدلية والغاء باقي فقراتها اما فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية فاقترح ان يوضع لما قانون خاص يبين اوضاعها واما كن انعقادها ودرجاتها واقسامها وادارتها ذلك لان المحاكم الدينية لا علاقة لها بالمحاكم المدنية ولا ان قانوننا الاساسي فرق بينهما كما هو معلوم فاذا ما اقر المجلس التشريعي الموقر اقتراضي هذا من المجهتين حوالته على الدائرة ذات الاختصاص لتنظيم مشروع القانون :

الاول - المتعلق بتعديل المادة الثالثة من الدبل الثاني لقانون تشكيل المحاكم لسنة ١٩٢٢ على الاساس السالف الذكر

الثاني - الخاص بتشكيل المحاكم الشرعية وفصلها عن المحاكم المدنية وتعيين اوضاعها ودرجاتها واقسامها وادارتها . شرط ان تنظم الدائرة المشار اليها المشروع الاول خلال اسبوع واحد من هذا التاريخ والمشروع الثاني خلال شهر واحد على الاكثر

مقدما بهذه الوسيلة اجل احتراماتي سيدي .

١٢-١-١٩٣٠

عضو المجلس التشريعي

م . نظمي عبدالحادي

فقر المجلس لزوم طبعه وتوزيعه على الاعضاء الكرام

توفيق بك - الجواب على سؤال نجيب بك الشريدي بخصوص راتب الموزولة للمنتوج

لسالم بك المظالم

ان ملحوظات حضرة العضو المحترم قد احيلت على المجلس التنفيذي الذي كان قرمنه هذا الراتب والمجلس طلب رأي المدلية ولم يعطى القرار بعد

نجيب بك الشريدي - اصحوا لي ان القيت النظر الى بعض نقاط مما ذكرته نيتي بسؤاله ان خدمته هذا الرجل الاخيرة كانت تحت الحماية ولعدة حين لم تنشأ الحكومة بتعديدها عنه

انتصافاً فلو كانت من الخدمات الدائمة وهذا الموضع من الصنف الاول لما استطاعت الحكومة انهاء عمله بلا حكمة وبلا تشكيل مجلس تأديبي، فاستفناء الحكومة عن هذا الموظف بلا حكمة وبلا تشكيل مجلس تأديبي دليل كاف على ان خدمته موقفة وإلاست دائمة وقبل دخوله في وظيفته الاخيرة الموقفة كان قد استقال من وظيفته في وزارة المدلية وبذلك سقط حقه في راتب الموزولة كما نصت المادة الاولى على ذلك من قانون الموزولة لان الذي يستحق الموزولة يجب ان يكون احدي الثلاث

نظمي بك - ان هذه المواد الثلاث ذكرت في سؤاليك المقدم للحكومة .

نجيب بك الشريدي - (مداوماً) ثم علمت من استبانت ان الحكومة لم تحرر حتى الآن على قيود عام ١٩٣٠ ترى ان هذا الموظف كان محكوماً عليه بمدة ثلاث سنين في السجن بقضاء الجزاء من اعمال لواء حما عندما كان قائماً بمقاماً مجرمة اوقفاً بقرية (قبة عدلا) على ما تخطر لاختذه الرشوة واجراء الفعل الشنيع فألفت نظر فخامة الرئيس الجليل بصفته رئيساً للوزراء وللمجلس التنفيذي بان يأمر بلزوم التحري على ذلك التعيد حتى اذا لم يجد في الرئاسة اوسيف وزارة المدلية فاني مستعد لتقديم البيانات الكافية الدالة على وجوده حتى لو اذا لم تقتنع الحكومة الفت نظرها ايضاً ان تسأل حكومة حيا قبل البت في هذا الامر عن هذه الحكومة وتعيين الدلائل القانونية التي استندت عليها بطلب اعطاء القرار بعدم تخصيص راتب موزولة لهذا الموظف ذكرته في سؤالي وفي هامش اضعته عليه مؤخراً ولا ارى لزوماً لاكثر من ذلك الان على ان احتفظ بلوبي على الحكومة فيما اذا اصررت على قرارها المخالف للقانون الى حينه اما ما ارى ان اقول بشأن اللجنة الادارية فانه حسب النظام الداخلي على اللجنة ان تعطي تقريراً عن كافة المعاملات والمقررات التي اصدرتها والنتائج التي اخذتها على ان تقسم معاملاتها على ثلاثة اقسام مهمل ، ما يمال على الحكومة وما يمال على المجلس فلم تقم هذه اللجنة بشئ من ذلك .

نجيب بك ابو شعر - ان اللجنة الادارية قد اظهرت جميع الشكايات من النوع الاول .

فخامة الرئيس - دأوم ياتوفيق بك .

توفيق بك - الجواب على سؤال رفيغان باشا المختص بعفو البقايا كان فخامة رئيس الوزراء اعطى ايضاحات كافية ووافية عن مساعيه بشأن عفو البقايا ومن الضروري انتظار نتيجة هذه المساعي

نجيب بك الشريدي - عندما صرح فخامة الرئيس الجليل على منصة رئاسة هذا المجلس بأنه بطل

جهوداً ومساى لاستصدار العفو عن البقايا من الاموال الاميرية كنا رفضنا لفصاحته الشكر الجزيل على تلك المساعي التي تبني من صميم الفؤاد ان تقترن بالنتيجة المطلوبة وانني اذكر النظرية التي تهتم بهادوائر المالية لعدم الميل الى العفو اذ ذكر دلائلي وبراهيني على ان راعيا ليس من الصواب يمكن القول المالية ان العفو عن البقايا يستدعي للميل الى عدم دفع الاموال الاميرية او التبريت بدفعها من قبل المكلفين من يوم الى آخر او من حين الى حين املاً بالحصول على العفو وبذلك تتوقف الحصصات وتأخر الصالح وتقول ايضا ان هذه البقايا عند المقتدرين من الاهالي والمقتدرين الذين بنفوذهم وفي ظروف ملائمة باستعمال ذلك النفوذ كانت هذه البقايا تراكت بذهمهم في حين ان كل ذلك لا ينطبق على المنطق لانه لو كان ذلك حقيقياً لمصدر عفو في كل حكومات العالم لو كانت بالعفو خطر وبالعكس ان الشخص او المكلف الذي يعنى عنه يقدر هذه المنحة ويتلقى قلبه بحجة الحكومة ويسعى دائماً الى ترويج مصالحها وتنفيذ اوامرها واماً ان البقايا التي لا تتجاوز (٤٥) الف جنيه بعد الخمسين التي امر بتأجيل جبايتها هو بدم اناس ليسوا من المقتدرين كما تتوهم المالية واطمن الحكومة انه لم يكن في شرق الاردن شخص واحد غير مديون حتى الوزراء انفسهم بعد ان ثبت للملا ان ليس في شرق الاردن

مقال باشا - الناس باعت ثيابها التي على ظهرها يا نجيب .

نجيب بك الشريدي - (مداوماً) رجل يأكل خبزه من ماله الخاص و كله من الديون بعد ان ثبت ذلك لاجل التوهم من ان هذه البقايا هي بدم مقتدرين من اهالي شرق الاردن ومثل هذه البقايا (٩٥) الف جنيه منها خمسين الف جنيه امرت الحكومة منذ العام الماضي بتأجيل تحصيلها تمهيداً للعفو ولم يبق الا خمسة واربعين الف جنيه وهذا مبلغ زهيد واننا لاننكر ان الحكومة بحاجة للدرام ولكن الشعب احوج .

عوذه بك - ان كل ما قلته يا نجيب بك هو حسن ولكن اخبرنا ما هي الطريقة التي توصلنا الى ما قلناه ؟

نجيب بك الشريدي (مداوماً) يجب على عوذه بك ان يكتفي بشكل واحد من الطعام وان يتناول من المأكول الشهية والملابس الفاخرة والمظلة و«الزرايع» والجنائن الفناء امام القصر والاستقاء عن كل هذه الاشياء الكالية وان يتناول عن نصف راتبه وان يحذي حذوه كافة الموظفين في شرق الاردن وان تقضى الحكومة مع الشعب بدرجة واحدة لان تكون الحكومة فوق الجميع .

عوذه بك - وانا اول الواقفين على شرط الموافقة لا في الكلام فقط .

توفيق بك - الجواب على سؤال رفيقان باشا بشأن قرارات لجنة الاستفتاء عن الموظفين غير الاردنيين

شمس الدين بك - ان هذا الموضوع من اهم المواضيع و يحتاج الى بحث مطول ولذلك اقترح تأخير جلسة مقبلة .

فوافق المجلس على تأجيل البحث .

توفيق بك - الجواب على سؤال علقه باشا نصير :

ان السيد ابراهيم الزريقات لم تلغ وظيفته ولكنه استغنى عن خدماته بسبب تفرير ورد من رئيس دائرته يتضمن انه غير كفي للعمل وهناك في قانون الموظفين مادة تجيز لرئيس الدائرة بموافقة فخامة رئيس الوزراء ان يستغنى عن خدمة احد موظفيه بسبب عدم الكفاءة وقد طبقت الاجراءات القانونية في هذه القضية لما السيد عبد الرزاق العزب فقد التفت وظيفته وربما استخدم عند وجود شاغل الا ان الحكومة المتسولة عن الادارة لا تعتقد انها يجب ان تجبر على تعيينه او تعيين غيره بمثل هذه الاسئلة

ان الجواب على الشق الثاني من السؤال هو انه لم يعط لاحد من الموظفين اكرامية شهرين واذا كان القصد من هذا القول ان من العادة للجنة ان يعلم الموظفين الذين ستلقى وظائفهم خبر ذلك الالفه قبل مدة كافية فان هذه المادة اثبتت مع السيد عبد الرزاق العزب لاني بقلته شخصياً ان وظيفته ستلقى في نهاية السنة المالية .

نجيب بك الشريدي - ان السيد ابراهيم الزريقات اشتغلت وياه في معاملة جرش وكان ممثلاً للوزارة والاقتدار فهل استند سعادة مدير الاراضي بتجنيتهم لعدم الكفاءة على اسباب دونها وعرضها على فخامة الرئيس الجليل حتى وافق على هذه التسمية اني من مقبلي هذه المادة التي تعطي سلاحاً غير شرعي الى رؤساء الدوائر ليستعملوه على بعض الموظفين من غير الرغبة فيهم واني اؤكد الحكومة بان هذا الرجل اي ابراهيم اخندي من احسن موظفي التسجيل الموجودين في شرق الاردن ولكنه على ما يظهر قليل حظ ليس الا .

شمس الدين بك - وتقرير مدير التسجيل الذي بيده خير شاهد على انه صالح للعمل .

نجيب بك الشريدي - والرجل الذي ليس لديه كفاءة بوظيفة مأمورية التسجيل كما ذكر رئيس دائرته كيف يعطيه بعد ذلك التصريح الرسمي وثيقة تدل على انه صالح للخدمة وليس لديه ما يمنع استخدامه وانه لا تمنع في تعيينه اية دائرة من دوائر الحكومة . بعد اعطاه هذا الموظف مثل هذه الوثيقة المتنافسة والمتباينة مع المعاملة الجارية واستبقاه بعض الموظفين غير الاردنيين الذين استغنت اللجنة المختصة عنهم بمادل على ان ليس في القضية انصاف فالتفت نظر الحكومة

بان لا تسرع بمل هذه التنحيات التي تعود على ابنه البلاد فقط بالويل ولم نجد ان الحكومة قد استغنت عن غير ابنه البلاد اما بقضية عبد الرزاق افندي العزب قلت ماقبلته في حينه انما المذاكرة ولم يكن القصد بالغو الشخصي غير ان الادارة رأت ذلك على ان تقدم له وظيفة معادلة لوظيفته عند حدوث اول شاغر ومرت على ذلك أكثر من سنة وشغل في الحكومة وظائف كثيرة ولم يبين هذا الرجل الذي لا يوجد ما يمنع استخدامه فالت نظر فخامة الرئيس خاصة وبقية زملائه عامة ان يكرموا على ابنه البلاد ولو بوظائف غير مصنفة لسد الرمي.

واما قضية الشربين الذي فضل توفيق بك وقال انها لم تعطى لاحد كأكرامية ولكن الموظفين الذين استغني عن خدماتهم بلغو قرار الاستغناء قبل نفاذه بشربين وذلك بمقتضى قانون الاستغناء ولكن نرى ان الذين خرجوا من الوظائف بغير قرار الاستغناء لم يستغني عنهم بموجب القانون المذكور قد اعطيت لهم اجازة شربين دفع عنها رواتب وهذه الاجازات عبارة عن منحة او اكرامية ورواتب الشربين دفع من الخزينة وهذا كل القصد ولكن الاسم تبدل من اكرامية الى اجازة .
عوده بك - من هؤلاء الموظفين الذين قصدتم ؟

شمس الدين بك - ان الداعي يعرف ابراهيم افندي عندما كان موظفًا في دائرة التسجيل ولم يبلغ مساعي حتى يومنا هذا انه غير قدير على القيام بوظيفة ولكن الدائرة اضطرت الى الاستغناء عن احد كتاب جرش او عجلون وما ان كاتب جرش اقدم من السيد ابراهيم بالوظيفة فقد نفى هذا عن العمل اما الان فبينما بان رئيس دائرته كتب لخدمة رئيس الوزراء بان لا يتركه على القيام بالأعمال المنوط به فيأترى هل اطلمت يا فخامة الرئيس على معاملات رسمية تهرن انه غير مقتدر ؟ كلا ! لا اعتقد بذلك ولقد اطلمت مؤخرًا على وثيقة بيد هذا الموظف من رئيس دائرته يذكر فيها انه غير قدير على ابقاء اية وظيفة كانت فعليه جواب الحكومة غير كاف :

اما عبد الرزاق العزب كان من الواجب على الحكومة ان تتيه في اول وظيفة تشغل حيث انه الموازية لم تطبق وكذلك قرارات الانهاء الا على هذا الموظف المسكين لان كثيرًا من الوظائف التي التفت من قبل هذا المجلس لم يزالوا موظفوها محتجين بوظائفهم المالية ويتقاضون رواتبهم . يرفع من يشاء ويذل من يشاء جل جلاله . لهذا اعتقد ان هناك شيء من التحامل على بعض الموظفين الاردنيين لذلك اقترح على حضرة زملائي الكرام ان ترفع مضبطة شكوى بحق الحكومة بشأن هذين الموظفين المحبوبين بك ابو شمر - ان السؤال هو السؤال وجيه فان حضرة ابراهيم الزيات انا اعتقدوا جرم في اعتقادي انه ظلم في هذا التنحي انا من حيث مقدارهم حسن ظني به لا يمكنني ان اجزم بذلك . فالزميلين

المحترمين الذين سبقاني بالحديث كفياني مونة البحث اما عن عبد الرزاق افندي العزب فهذا ربما استوجب أكثر من سبقه لان ماتناؤون منه الان قد قرعوه سابقًا ثم ان فخامة الباشا بصفته رئيسًا للأدارة قد تكرم بأجابه على ماقرره المجلس حتى يملئ المائل الصالح لبقية رؤساء الدوائر ولكن قد خاب ظنه على ما يظهر فبنفس الوقت الذي كان مجلسكم العالي يبحث في تنحية الموظفين غير الاردنيين كان صدر قرار مجلسكم العالي بتخفيض عدد من الموظفين فزيادة البرهان على ما يكون لقانون اخراج الموظفين غير الاردنيين التأثير ربما كان ذلك ايضا وليد الصدف اخرج العزب من وظيفته ولم يخرج احد من سيمينم الاغراب بالقانون المذكور ثم من جهة ثانية لان بقية رؤساء الدوائر قد اصررو على عدم الاستغناء عن اي موظف من قررت اللجنة اخراجهم ولذلك فقد بقي العزب اعزب من الوظيفة . بالنتيجة الفت نظر فخامة رئيس المجلس الذي هو فخامة رئيس وزراءنا وتالو كول "ايه ان يتلافى هذا الحيف الذي يقع على الاردنيين بالملنى المقصود .

عطالله بك السحيات - على ما يظهر لنا ان الحكومة ليست بحكومة انا في شركة احتكار بالوظائف بمعنى ان رجالها متضامنون متحدون متكافلون مع بعضهم البعض ولا يقبلون ان يقع حيف على اي فرد منهم . كنت احد اعضاء اللجنة الاستغناء عن الموظفين وقد قررنا الاستغناء عن كثير منهم الا ان الحكومة من حيث النتيجة منعتهم من جنسية والى آخره .

نجيب بك الشريدي - ان هذا القانون بقي اعزب مثل عبد الرزاق العزب .

عوده بك - انا لا اتكلم انتصارًا للسيد ابراهيم الزيات بل اريد ان اقول كلمة عامة لطلب نظر الحكومة الموقرة من المعلوم ان حكومتنا دستورية ومعنى الحكومة الدستورية ان يكون كل فرد امين على ماله وان يكون الموظف امين على وظيفته التي يمتاش منها فالت لم يكن الموظف امينًا على راتبه ولا يعلم انه لا يمكن لاحد ان يقطع رزقه الا اذا حدث منه ما يخالف القانون والدستور فكيف يكون امين على نفسه واذا كان الموظف يعلم ان حياته وماله بين شفتي أمره فهل يعم هذا الموظف برعاية القانون أكثر من رعاية أمره :

فان كان قانون الجزاء وقواعده العامة لا تميز معازاة اي شخص حتى ولو برع فيه بدون محاكمة وبدون ان تثبت الجريمة التي ارتكبها ذلك الشخص افلا يكون الموظف المسكين حرًا بالمال كما حتى يدفع عنه كل تهمة تلصق به جزافًا ولا تقف عند تفرجه برع فيه فقط بل تمتدى لتطم رزقه ؟ هذا الموظف الذي صرف ريم شيا به وهو يعمل بالوظيفة ولم يتغلغل في التجارة ولا عمل الزراعة ولم تأني اقل شكوى بمجته قبل من المدل ان يقطع رزقه ورزق عياله قصد اهانته . التي اعترى كرامة

رؤساء الدوائر اذا لم توظف احد الموزولين ظناً منهم ان هذا الموزول عزل بجريرة مثل سرقة الاموال الاميرية او اضرار بعمله حتى من حقوق الناس ولذلك لا يجوز ان يصبح الموزول من المنضوب عليهم بمجرد العزل لانه مع الاسف ان مادة من مواد قانون الموظفين تطلق يد رؤساء الدوائر بان يحكموا بالاعدام على رؤسهم كلما شاءوا هو الله ولكن بعد اعلان ونشر الدستور الذي امن على حياة كل شخص هل من المصلحة بشئ والعدل يمكن ان تقبل باستمرار مفعول هذه المادة ؟ فظالما ان هذه المادة موجودة فلا فائدة من رفع المضايقات والشكاوي لان كل ما عمل هو ضمن القانون للذكور المحجف بحقوق الموظفين اما اندي اطلبه من الزملاء الكرام هو ان نرفع مضبطة خاصة لصاحب السمو الملكي بواسطة فضيلة رئيس الوزراء لاث بأمر ويوصي بشدة بالمحافظة على حقوق الموظفين .

توفيق بك - ان السيد ابراهيم الزريقات لم يشك ابداً في امامته وزواجه وانا شخصياً اعرف نزاهته وعفته عندما كنت مديراً للاراضي ولكن رئيسه الحاضر الذي يعترف بامامته وزواجه يعتقد انه غير قادر على اعمال الطابو بصورة مختصرة ولذلك لا يمتنع عن اعطائه الشهادة ولم يحجم عن ان يقول انه لا يمتنع بالاستخدام في وظائف الحكومة الاخرى وقد اختتم هذا الرئيس فرصة التواء وظيفة من وظائف الطابو كما قال الاستاذ شمر الدين بك واحب ان يستغني عن هذا الموظف بسبب عدم كفاءته مع ان الوظيفة المنقاة هي غير وظيفته اذا موظف مستقدياً في جرش والوظيفة للامانة بعبارة

ولذلك فلا اعتقد ان لدى الحكومة اي مانع من استخدامه في وظائف غير وظائف الطابو واذا شغرت مثل هذه الوظيفة فاعتقد ان فحمة الرئيس الذي يسيده امر تعيين الموظفين غير الاختصاصيين لا يمتنع عن تعيينه . اما السيد عبد الرزاق المزيب فآؤء كد لكم ان العناية والاهتمام الذين حصلنا في امر متابعة تعيينه سواء اكان من قبل فضامة الرئيس او من قبلي انا شخصياً لم ينلها احد فقد كتبنا الى اكثر من دائرة ووجهنا نظرها لتعيينه ترجيحاً عن غيره ولكن الدوائر التي لما يوجب قانون الموظفين حق انتخاب الموظفين للوظائف الاختصاصية لم تقبل تعيينه والقانون جعل والحمد لله تسعة اشعار الوظائف اختصاصية فاذا يمكن ان يعمل فضامة الرئيس خيال هذا الامر هذا ولا تشتر وظيفة بالادارة حتى الآن . ووظائف المعارف التي جرى تعيين كثيرين لها في هذه المدة لا يمكن ان يقوم فيها هذا الموظف حتى ان فضامة الباشا قبل بضعة ايام استطاع ان يفتح مدير الصحة بتعيين السيد عبد الرزاق بوظيفة غير مصنفة يبلغ راتبها سبعة جنيهات وهذا هو الراتب الذي

كان يتقاضاه الا انه لم يقبل بالوظيفة واصر على الانتظار الى ان يعين بوظيفة مصنفة توافقه على ان تكون في عمان او بعض الجهات المعنية لانه لا يرغب الذهاب الى كثير من الجهات نجيب بك الشريدي - بعد ان لطخ ابراهيم اقندي بالعلقة عدم الكفاءة بوظيفة استخدم فيها طيلة مدة حياته فكيف يمكن لبقية رؤساء الدوائر ان يستخدموه في معيهم بعد ان خدم ثلاثة عشر سنة في دائرة الطابو وكان نصيبه منها عدم الكفاءة والمقدرة ؟ بعد هذه اللطخة وهذه الرصاصة التي خرقت قلبه كيف يمكن ان نطلب له الحياة ؟ فان كان فضامة الرئيس يصرح لنا في هذا المجلس انه مستعد لتعيينه الى وظيفة معادلة لوظيفته في الدوائر الاخرى كاختنائه في عبد الرزاق فانا نشكر فضامته والاستنايع الاحتجاج نلو الاحتجاج الى ان تعطى الحياة الى هذا الرجل فضامة الرئيس - ان قانون الموظفين الذي هو بين ايدينا لا يمكنني ان اعمل اكثر من ذلك لان صلاحية تقدير امر الكفاءة اعطيت الى رؤساء الدوائر قبل ان يعدل هذا القانون لا يمكن عمل شيء .

نجيب بك الشريدي - ان القانون اعطى لفضامتك صلاحية السمو الى رئيس الدائرة الذي يدي عدم مقدرة احد مأموريه لتعلموا على اي اساس استند هذا الرئيس وقد قدم لفضامتك شكواي بحق بعض الموظفين فلم يوجه السمو اليهم . فضامة الرئيس - من هم هؤلاء الرؤساء والموظفين ؟

نجيب بك الشريدي - سأعرض اسماؤهم لفضامتك في مقدمكم عوده بك - الا يشير فضامة رئيس الوزراء ان في اسباب هذه المعاملات اصبح لا مركزية في الدوائر حتى الموظف الصغير لا يجتهد سوى رئيسه المربوط به مباشرة ولا يعيب بأمر متصرف او غير متصرف ولذلك فان دوام هذه الحالة على ما هي عليه لا يتناسب ابداً مع حسن الادارة فضامة الرئيس - انا الفت نظركم الى تعديل هذا القانون بالشكل الموافق نجيب بك الشريدي - ارجوا ان تساعدونا عند صاحب السمو الملكي نجيب بك ابو شعر - نحن لا نكر حسن نية فضامة الرئيس وانقضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي